

Distr.: General
13 March 2020
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

2 لمحة عامة عن الإقليم
5 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
7 ثانياً - الميزانية
8 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
8 ألف - لمحة عامة
9 باء - الزراعة ومصائد الأسماك
9 جيم - الخدمات المالية
10 دال - السياحة
11 هاء - البناء
11 واو - المرافق العامة والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.



11	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
11	ألف - لمحة عامة
12	باء - العمل
12	جيم - التعليم
13	دال - الصحة العامة
13	هاء - الجريمة والسلامة العامة
14	واو - حقوق الإنسان
14	خامساً - البيئة والنشاط البركاني
15	سادساً - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية
15	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
15	ألف - موقف حكومة الإقليم
16	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
16	ثامناً - نظر الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
17	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
17	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
	مرفق
20	خريطة مونتسيرات

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة يخضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أندرو جون بيرس (منذ كانون الثاني/يناير 2018).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد 43 كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و 64 كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه 1995، ثار بركان سوفريير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من 400 عام، وخلف آثاراً مدمرة شملت تدمير العاصمة، مما تسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو 70 في المائة من سكان الجزء الجنوبي من الجزيرة. وإن آثار هذا الثوران وآثار ما عقبه من نشاط بركاني أقل حدة لا تزال ملموسة. مساحة اليابسة: 103 كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 7 582 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 4 649 نسمة (عام 2018).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: 80,55 سنة (الرجال: 78,18 سنة؛ النساء: 83,21 سنة) (تقديرات عام 2019).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، هُجرت في عام 1997 في أعقاب ثورة البركان. ويجري إنشاء مركز حضري جديد في لينتل باي، على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء جوزيف إيستون تيلور - فاريل (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

الأحزاب السياسية الرئيسية: حركة التغيير والازدهار؛ والحركة الشعبية الديمقراطية.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومن المتوقع أن تُجرى الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 11 581 دولاراً (بوابة بيانات الأمم المتحدة، 2017).

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والبناء.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: 6,51 في المائة (2018).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (2,70 من دولارات شرق الكاريبي تساوي دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لمحة تاريخية موجزة: أطلق كريستوفر كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة الموجودة قرب برشلونة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام 1632 وكان معظمهم أيرلنديين. وبعد ذلك، أصبحت الجزيرة ملاذاً لعمال السخرة الأيرلنديين الذين نُقلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية. وفي عام 1768، ثار الرقيق في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني في عام 1783. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني في عام 1871. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية في عام 1962، قررت مونتسيرات أن تكون مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وليس دولة شبه مستقلة مرتبطة به.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام 2010، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر 2011، أصبح لمونتسيرات حاكم يعينه التاج البريطاني، ومجلس وزراء، وجمعية تشريعية. ويكون الحاكم مسؤولاً عن الأمن الداخلي (بما في ذلك قوات الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وتولى الحاكم الحالي مهام منصبه في كانون الثاني/يناير 2018. ووفقاً للتشريعات التي أقر بموجبها الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سنّ قوانين لأغراض عامة أو لأغراض الحفاظ على السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

2 - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام ووزير المالية، بحكم المنصب. ويحضر نائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعينه الحاكم، جلسات المجلس ولكن لا يكون له الحق في التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، دون أن يكون له الحق في التصويت داخل المجلس وإن كان مسؤولاً عن الرقابة والإدارة العامتين للحكومة ويتحمل مسؤولية تضامنية أمام الهيئة التشريعية.

3 - وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء منتخبين ومن نفس عضوي المجلس الاثنى بحكم المنصب. وتجرى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تولت حركة التغيير والازدهار السلطة من جديد بعد أن هزمت الحركة الشعبية الديمقراطية وفازت بخمسة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أدى السيد جوزيف فاريل اليمين الدستورية بصفته رئيس وزراء مونتسيرات.

4 - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية لمونتسيرات، وبعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات، وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني، نيابة عن الإقليم، في مجلس الملكة الخاص، والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم 223 الصادر في عام 1967 عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد جلساتها القضائية بالتناوب بين الأعضاء التسعة في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص هي محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.

5 - وفي الكلمة التي ألقاها خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في سانت جورج، غرينادا، في الفترة من 9 إلى 11 أيار/مايو 2018، ذكر رئيس وزراء مونتسيرات سابقاً أن مونتسيرات إقليم يجب إنهاء استعمارها وأن الطلب المقدم سابقاً لإزالة مسألة مونتسيرات من جدول أعمال اللجنة الخاصة ينبغي سحبه (A/AC.109/2018/10، الفقرة 5). وفي سياق وصف التحديات الإنمائية التي تواجهها مونتسيرات، فضلاً عن حالة الضعف التي يعاني منها الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم منذ الأزمة الناجمة عن البركان في عام 1995، قال رئيس الوزراء إن مونتيسرات لا يمكنها أن تحقق أهدافها الإنمائية في ظل استمرار تبعيتها

الاقتصادية، التي تتفاقم بفعل التحديات المالية التي تواجهها، وإن تأمين التمويل اللازم لإعادة بناء البنى التحتية الأساسية ومساعدة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بسبب الأزمة الناجمة عن البركان في عام 1995 يتطلبان تدخلا من اللجنة الخاصة كشريك محايد. ودعا اللجنة الخاصة إلى إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم يمكن أن تتيح أيضا الفرصة لعقد اجتماعات بين الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى أنتيغوا وبربودا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

6 - وفي الجلسة الثامنة للجنة الخاصة المعقودة في 25 حزيران/يونيه 2019، أشار رئيس وزراء مونتسيرات سابقا إلى الذكرى السنوية لثوران البركان في حزيران/يونيه 1997 وإلى عواقبه. وقال إن حكومة مونتسيرات اعتمدت دائما على المملكة المتحدة بنسبة 60 في المائة من ميزانيتها المتكررة وبنسبة تزيد عن 90 في المائة من ميزانيتها الرأسمالية على مدى السنوات العشرين الماضية. وأعرب عن امتنانه لقرار الجمعية العامة 114/73 البالغ الأهمية بشأن مونتسيرات ولموافقة حكومة المملكة المتحدة على أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة، الأمر الذي سيتيح الوقوف على الآراء الصريحة لشعب مونتسيرات (انظر [A/AC.109/2019/SR.8](#)).

7 - وفي الجلسة الرابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قال رئيس وزراء مونتسيرات سابقا إن الزيارة التي قامت بها اللجنة الخاصة ستمكنها من إجراء تقييم مباشر للإجراءات المتخذة على مدى نصف قرن تقريبا لرفع مونتسيرات من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إلا أن سكان مونتسيرات، للأسف، غير مدركين لحقوقهم بموجب المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة. ولو أن حكومة مونتسيرات أصرت على أعمال تلك الحقوق في الوقت المناسب، لكان البلد قد تمكن من الوقوف على قدميها منذ فترة طويلة وكان من الممكن تجنب الأضرار والخسائر في الأرواح الناجمة عن الثوران البركاني، إذ أنه يعزى إلى تأخر وغياب التمويل الهام اللازم للإعاش وإعادة التنمية في أعقاب وقوع الكارثة. وقد اتخذت حكومة المملكة المتحدة خطوة مهمة استجابة لضرورة أن تقوم مونتسيرات باستبدال بنيتها التحتية المفقودة، وهو ما يعد أساسيا لاقتصادها ومجتمعها. وذكر أن تجديد المملكة المتحدة التزامها أمر جدير بالثناء لكنه جاء بعد فترة طويلة من الأزمة نفسها. ودعا اللجنة إلى وضع إطار وجدول زمني وبرنامج عمل لإنهاء استعمار مونتسيرات بالكامل في أعقاب البعثة الزائرة إلى الإقليم (انظر [A/C.4/74/SR.4](#)).

8 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، قدّم مكتب رئيس وزراء مونتسيرات أدلة خطية إلى لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، في إطار التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار البريطانية". وتضمنت تلك الوثيقة موجزا للنتائج الرئيسية التي تمخضت عنها عملية تشاورية أجريت في الإقليم، بشأن جملة من المواضيع منها الحوكمة، والفوائد التي تعود على مونتسيرات والمملكة المتحدة نتيجة العلاقة القائمة بينهما، وتمويل أقاليم ما وراء البحار، وتمثيل مصالح مونتسيرات في المملكة المتحدة والكومنولث ومنتديات دولية أخرى. وقدم أدلة خطية أيضا كل من الجمعية التشريعية لمونتسيرات وجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في مونتسيرات.

ثانياً - الميزانية

9 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة. ويشير بيان الميزانية للفترة 2020/2019 الذي قدمته حكومة الإقليم في حزيران/يونيه 2019 إلى أن مجموع مخصصات الميزانية للسنة المالية 2020/2019 بلغ 202,2 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ مجموع النفقات المتكررة المدرجة في الميزانية 137,8 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي أنه يلزم أن تقدم إدارة التنمية الدولية معونة للميزانية قدرها 23,2 مليون جنيه إسترليني (أي حوالي 79,6 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي بأسعار الصرف السارية) في السنة المالية 2020/2019. ويبلغ مجموع النفقات الإنمائية المقررة 64,4 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وتقدر الإيرادات المتكررة للسنة 2020/2019 بمبلغ 137,8 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4,81 في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة، تعزى إلى مجموعة عوامل تجمع بين اتخاذ تدابير جديدة فيما يخص الإيرادات، وإدخال تحسينات على عملية تحصيل الإيرادات، والأداء، وتوقعات نمو اقتصادي متواضع. وتبلغ الإيرادات المقدرّة من المصادر المحلية 58,2 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وثمة مصدران رئيسيان للإيرادات المحلية الإجمالية هما: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية (الرسوم والغرامات والتصاريح والريوع والفوائد والتراخيص). وستخصص إدارة التنمية الدولية، في إطار برنامجين، مبلغاً إضافياً قدره 156 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (45 مليون جنيه إسترليني) للاستثمار في البنى التحتية بحلول 2024.

10 - وفي نيسان/أبريل 2019، وقعت حكومة المملكة المتحدة، من خلال إدارة التنمية الدولية، وحكومة مونتسيرات على مذكرة تفاهم بشأن برنامج مونتسيرات للاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو مرّن. ويمثل البرنامج الذي يغطي الفترة 2019-2024 وتموله إدارة التنمية الدولية خطة رأسمالية خمسية لتحقيق النمو الاقتصادي في مونتسيرات وتعزيز قدرة الإقليم على الصمود لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدّات الاقتصادية من خلال تحسين بنيته التحتية الحيوية وتعزيز قطاع السياحة فيه.

11 - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها إدارة التنمية الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2019، إن برنامج إصلاح الحوكمة والتنمية المؤسسية يمثل مبادرة يتم في إطارها توفير مبلغ 3,5 ملايين يورو لتقديم دعم تقني محدد الهدف إلى عمليات الإصلاح التي يُضطلع بها بقيادة محلية في القطاع العام في مونتسيرات. وهذه الإصلاحات تشمل الإدارة المالية العامة، وإدارة المشاريع، والمشتريات، والموارد البشرية، وتعزيز الدور المركزي لمكتب رئيس الوزراء. والهدف منها تحسين أداء القطاع العام والتأكيد بدرجة أكبر على أن المالية العامة تُدار بفعالية وكفاءة، ويقدر أكبر من الشفافية والمساءلة. ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ البرنامج بحلول 31 آذار/مارس 2023.

12 - وفي الفترة من 13 إلى 17 كانون الثاني/يناير 2020، أوفدت بعثة معنية بالمعونة المالية للفترة 2020-2021. وفي افتتاح المناقشات، شدد رئيس الوزراء على ضرورة ضمان تنفيذ المشاريع المعتمدة في إطار برنامج مونتسيرات للاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو مرّن. وقال إن السياحة والتجارة والاستثمار تمثل الركائز الثلاث لحكومته، وأن الهدف هو تحويل مونتسيرات عن مسار الاعتماد على تلقي المعونة بحلول عام 2035 على أقل تقدير.

- 13 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون الضرائب في مونتسيرات حاليا على أن يدفع الأفراد المقيمون ضريبة على دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. كما تُفرض ضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شركة مسجلة أو جمعية إقراض أو مجموعة من الأشخاص. ونسبة الضريبة التي تدفعها الشركات حاليا على الأرباح هي 30 في المائة. ولا ينص قانون الضرائب في مونتسيرات حاليا على ضريبة تُفرض على الأرباح الرأسمالية.
- 14 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يستفيد الإقليم من مخصصات تناهز 18,4 مليون يورو للفترة 2014-2020 في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وتم توقيع الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر 2017.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

- 15 - وفقا لإحصاءات المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي بخصوص مونتسيرات، بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار السوق) 3,78 في المائة في عام 2017، و 3,99 في المائة في عام 2018، و 4,49 في المائة في عام 2019. ووفقا لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقلبات خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع من 11 893 دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام 2014 إلى 12 615 دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام 2016 ثم انخفض إلى 12 030 دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام 2017 وارتفع إلى 12 754 دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام 2018.
- 16 - ووضعت حكومة مونتسيرات استراتيجية للنمو الاقتصادي وخطة تنفيذ للفترة 2018-2022 لتوجيه الاستثمارات العامة خلال السنوات العديدة المقبلة بهدف إعادة التوازن للاقتصاد في نهاية المطاف كي يتحول من اقتصاد يحركه القطاع العام إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص. وبموجب هذه الخطة، تسعى الحكومة إلى تحقيق ذلك الهدف عن طريق تحليل إمكانات القطاعات الرئيسية التي تم تحديدها بوصفها أكثر القطاعات جدوى من الناحية الاقتصادية، على أن يكون الهدف النهائي تحقيق الاستفادة في الأجل الطويل. وتضمن الخطة ربط الإجراءات بتلك الأهداف من خلال خطة تنفيذ واضحة المعالم تُبين بالتفصيل الوكالات المسؤولة والأطر الزمنية لإنجاز المهام التي يراد بها بلوغ مراحل اقتصادية هامة. ومن المتوقع أن يظل تركيزها الاستراتيجي قائما إلى ما بعد عام 2022 لكي يتوافق مع وضع خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام 2021. وتحدد استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ بعضا من أهم مواطن القوة والضعف في اقتصاد مونتسيرات، فضلا عن أكبر التهديدات والفرص المطروحة بالنسبة للإقليم في المستقبل. وتبين أن أحد مواطن القوة هو الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة للإقليم بموجب المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة. أما العوامل المحركة لاقتصاد مونتسيرات في المستقبل (أي الصناعات والخدمات التي يمكن أن تدعم مونتسيرات في تحقيق أهدافها الخاصة بالنمو) المحددة في الخطة، فتتمثل في الاقتصاد القائم على أنشطة الزوار، وثقافة مباشرة الأعمال الحرة، والهياكل الأساسية، وقطاعات استخراج الرمال والزراعة والخدمات المالية وتوليد الطاقة.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

17 - نظراً لاستمرار النشاط البركاني في مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو مناطق يتعذر الوصول إليها. بيد أن ثمة تقارير تفيد بأن المحاصيل الزراعية والمنتجات السمكية والحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة. ووفقاً لاستراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، ثمة إمكانية للتوسع في الإنتاج والعمالة في مجال الزراعة من خلال تعزيز المنتجات الجزرية المتخصصة، مثل التوت الأسود ومشروب رم الأدغال، ومن خلال زيادة مرافق التخزين المبردة والإنتاج التجاري للدجاج والاستعاضة عن الواردات من منتجات البستنة.

18 - وفي السنوات الأخيرة، واصلت حكومة الإقليم التركيز على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتعزيز سياسة الاعتماد على الذات التي تنتهجها. وقد شملت مبادراتها توفير فرص العمل وتشجيع زيادة الإنتاج المحلي، ولا سيما بزراعة الحدائق المنزلية وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة. وفي آذار/مارس 2016، تم الانتهاء من بناء مسلخ لإنتاج اللحوم في الجزيرة، بما يتماشى مع تشريعاتها المتعلقة بالصحة العامة، وذلك بدعم مالي من مصرف التنمية الكاريبي وحكومة الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أطلقت وزارة الزراعة في كانون الأول/ديسمبر 2016، سعياً إلى مواصلة دعم وبلورة سياسة الاعتماد على الذات في الجزيرة، خطة التسويق الاستراتيجية للمنتجات الزراعية بهدف الحد من الاعتماد على الأغذية الطازجة المستوردة واستكشاف فرص النفاذ إلى أسواق متخصصة لبيع المنتجات الغذائية المحلية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه لم يُشرع بعد في مشاريع رأسمالية كبرى بسبب مشاكل تتعلق بالتمويل، إلا أن الوزارة استحدثت مشاريع صغيرة للتقدم في تحقيق الهدف من الخطة، شملت استخدام تقنية الاستزراع النباتي والسمكي وبرنامج جديد لتربية الحيوانات، بدأ تنفيذها في عام 2018.

جيم - الخدمات المالية

19 - مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعد المصرف المركزي للإقليم، وشريك في سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي، وفي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي، وهي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وثمة مرافق مصرفية مختلفة من بينها كيانات تجاريان (مصرف مونتسيرات والبنك الملكي الكندي) وعدة مصارف دولية. ويوجد أيضاً اتحاد ائتماني وجمعية إقراض. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلن اتحاد مصارف تقليدية في منطقة شرق البحر الكاريبي، يعد بنك مونتسيرات عضواً فيه، عن إبرامه اتفاقاً محدد المدة لشراء جميع العمليات المصرفية من البنك الملكي الكندي.

20 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتعهد مونتسيرات سجلاً عاماً للكيانات القانونية، يوفر معلومات عن هوية المساهمين والمديرين منذ عام 2000. وفي عام 2014، نشرت حكومة مونتسيرات خطة عملها بشأن السجل العام للملكية الانتفاعية لتنفيذ معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي. والهدف من ذلك هو الحصول على معلومات عن هوية الملاك المنتفعين للشركات والترتيبات القانونية وتعهد تلك المعلومات من أجل ضمان شفافية الملكية والرقابة، فضلاً عن الالتزام بالحوكمة الجيدة للشركات. ولا يزال العمل على تعديل الإطار التشريعي القائم مستمراً، وتلتزم حكومة مونتسيرات ببدء الأخذ بذلك الإطار للحصول على المعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020.

21- وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل من هذه الحكومات من إنشاء سجل للملكية الانتفاعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية يكون متاحاً لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم يصدره مجلس الملكة الخاص يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تتشئ هذا السجل إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وقد مدد هذا الموعد النهائي منذ ذلك الوقت حتى عام 2023.

دال - السياحة

22 - لا تزال إعادة تنمية قطاع السياحة، الذي كان المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الثوران البركاني الذي حدث في عام 1995، من أولويات حكومة الإقليم. وفي شباط/فبراير 2019، عُيّن مدير للسياحة على أساس تعاقدي لمدة ثلاث سنوات.

23 - وحسبما أفادت به التقارير السابقة، بدأ تشغيل خدمة عبارة محسنة ذات طاقة استيعاب أكبر في كانون الأول/ديسمبر 2013. وتنتقل العبارة بين مونتسيرات وأنتيغوا في غضون ساعة تقريباً، مما يمكن مونتسيرات من الترويج لنفسها كوجهة ليوم واحد. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، عُلفت خدمات العبارة في نيسان/أبريل 2016 لأسباب تعاقدية، وبعد عملية شراء كاملة، بدأ تشغيل خدمة جديدة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2016. وفي عام 2018، أعلنت حكومة الإقليم عن مساعٍ لتبذلها، بالاشتراك مع حكومة أنتيغوا وبربودا، للترويج لمونتسيرات من أجل اجتذاب عدد أكبر من السياح الزائرين ليوم واحد. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2019، أعلنت حكومة مونتسيرات موافقتها على أسعار ميسرة لخدمات العبارة. وتسري الأسعار المخفضة على عدد من الفئات، من بينها الحجزات الجماعية، والمجموعات الرياضية والثقافية، وبرامج التبادل في مجال التدريب والتطوير، والأفرقة الوطنية. كما تنص السياسة على تطبيق خصم بنسبة 80 في المائة على التعريفية الأساسية للبالغين بالنسبة إلى راكب يكون له صفة مقدم رعاية أو مرافق، أو مصاحب، لراكب يعاني من إعاقة عقلية أو جسدية مؤكدة، وذلك من بين عوامل أخرى تحددها حكومة مونتسيرات.

24 - ووفقاً لشعبة السياحة التابعة لحكومة مونتسيرات، بلغ مجموع عدد زوار الجزيرة 956 20 زائراً في عام 2019، مما يمثل زيادة بنسبة 14 في المائة مقارنة بالعدد المسجل في عام 2018 (338 18 زائراً)، وهي المرة الأولى التي يُسجل فيها عدد يتجاوز 20 000 زائر منذ ثوران بركان سوفريير هيلز في عام 1995.

25 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، نشرت حكومة مونتسيرات استراتيجية جديدة للسياحة في عام 2019، تحدد بالتفصيل خططاً لتنمية السياحة في المستقبل. وهذه الاستراتيجية، اقترانا بالإعلان عن قيام مصرف التنمية الكاريبي بإدارة منحة مقدمة من صندوق المملكة المتحدة للبنى التحتية في منطقة البحر الكاريبي لبناء كاسر موج في الميناء يسمح لسفن الرحلات البحرية بالرسو، أدت إلى توقع زيادة كبيرة في عدد الزوار الوافدين.

26 - واستناداً إلى استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، فإن الاقتصاد القائم على أنشطة الزوار هو أهم محرك لاقتصاد مونتسيرات من حيث حجمه الحالي وإمكانات النمو التي ينطوي عليها. أما المزايا التنافسية التي تتسم بها السياحة، فتشمل البركان ومدينة بليموث التي تشبه مدينة بومبي القديمة، والبيئات البحرية والحرجية النقية، والأماكن الفسيحة والهدوء، وتاريخ الموسيقى الحديثة، والأمن الشخصي.

هاء - البناء

27 - ترسم خطة التنمية المادية للفترة 2013-2022 رؤية حكومة الإقليم لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفر إطاراً للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول مسائل كتوافر الأراضي ومحدودية الموارد وتطوير الهياكل الأساسية.

واو - المرافق العامة والاتصالات

28 - تقوم هيئة تنظيمية، هي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على إمدادات وفيرة من مياه الشرب الجيدة وأن زهاء 98 في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه. وقسم المياه في الشركة مسؤولاً أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك أوت ودافي هيل.

29 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن تتوفر في نهاية المطاف موارد كافية من الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية الطلب على الكهرباء. وأشار رئيس وزراء مونتسيرات سابقاً في بيانه لميزانية الفترة 2019/2020 إلى أنه، بعد نجاح عمليات حفر البئر الأول والثاني لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية، تم الاضطلاع بأعمال حفر استكشافي لبئر ثالث في عام 2019، ولكن بسبب مشاكل فنية، لم يعتبر جهاز حفر الآبار مناسباً للغرض. وإن التمويل المقدم في إطار المساعدة التقنية، والذي تمت إتاحتته من خلال برنامج مونتسيرات للاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو مرن، سيستخدم للعمل مع القطاع الخاص على وضع إطار توجيهي لبناء محطة طاقة حرارية أرضية سطحية لتوليد الكهرباء من البئر الأول والثاني.

30 - وإضافة إلى خدمة العبارة، تربط مونتسيرات بأنتيغوا وبربودا أيضاً رحلات طيران منتظمة وعلى متن طائرات مستأجرة تتولى شركتان تشغيلها. وتنظم هيئة دعم سلامة الطيران الدولية استخدام المجال الجوي لمونتسيرات والخطوط الجوية للإقليم.

رابعا - الأحوال الاجتماعية**ألف - لمحة عامة**

31 - كان للأزمة الناجمة عن البركان أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت الأزمة إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية والمساعدات على دفع الإيجار والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. ووفقاً لدولة القائمة بالإدارة، يجري العمل على تحقيق التكامل في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية في مونتسيرات عن طريق الاستفادة من الدعم التقني المقدم من حكومة المملكة المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

باء - العمل

32 - استناد إلى العملية الجامعة لتعداد السكان واستقصاء القوى العاملة لعام 2018، التي تم الانتهاء منها وتقديم نتائجها في عام 2019، إن القوى العاملة في مونتسيرات تضم حوالي 2 703 أشخاص. وإن العدد المطلق للأشخاص العاملين في عام 2018 بلغ 2 527 شخصا (النساء بنسبة 50,5 في المائة والرجال بنسبة 49,5 في المائة). وبلغ عدد العاطلين عن العمل 176 شخصا في عام 2018 (النساء بنسبة 44,9 في المائة والرجال بنسبة 55,1 في المائة). وانخفض معدل البطالة انخفاضا طفيفا من 6,6 في المائة في عام 2011 إلى 6,5 في المائة في عام 2018. وانخفض معدل بطالة الشباب من مستوى 16,9 في المائة المسجل في عام 2011 إلى 11,8 في المائة في عام 2018. وينظّم علاقات العمل قانونُ العمالة وقانونُ العمل، اللذان جرى تنقيحهما في عام 2012 واللذان تقدم وزارة العمل بموجبهما خدمات الوساطة والتوفيق، وتقوم محكمة العمل بتسوية المنازعات.

33 - ويحدد قانون العمل بصيغته المنقحة في عام 2012 الشروط الدنيا للعمل ويتضمن إجراءات لتسوية منازعات العمل، وهو ينص على المساواة في المعاملة في الاستخدام بين العمّال، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر.

جيم - التعليم

34 - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى سن السادسة عشرة.

35 - وتتضمن خطة تطوير التعليم للفترة 2012-2020 مبادئ توجيهية تسترشد بها وزارة التعليم في توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين ودعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد تابع للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أُنجز في عام 2015 استعراض لتدابير حماية الطفل، وقُدّم عدد من التوصيات بشأن تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. وتم وضع بروتوكول متعدد الوكالات، إلى جانب إجراءات منقحة وبرنامج مستمر للإصلاح التشريعي، من أجل ضمان تمتع الأطفال بحماية أفضل. وتم تقديم التعاون التقني عن طريق مشاريع مختلفة، بما في ذلك العمل مع الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي مراقبة السلوك للمساعدة في بناء القدرات على الصعيد المحلي وتحقيق تغيير مستدام. وتشكل جميع تلك التدابير الأساس لتعزيز التنسيق حسبما أوصى به الاستعراض.

36 - وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة الموجودة في مدينة سالم، والمدعومة جزئيا، دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 عاماً، بالإضافة إلى دورات لاكتساب المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لطلاب الدراسات العليا الحصول على درجات علمية مختلفة من الجامعة بالدراسة عن بُعد.

37 - ويستفيد الطلاب الوافدين من أقاليم ما وراء البحار من معدلات رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية

أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال فترة السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

دال - الصحة العامة

38 - وزارة الصحة مسؤولة عن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وخدمات الصحة البيئية، والرعاية لدى الأسر الحاضنة، بالإضافة إلى إسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة المتعلقة بالصحة في مجالات كالرعاية الطبية العامة، والرعاية الجراحية، والاختبارات التشخيصية، والعناية بالعين والأذن، والأدوية. وتقدم حكومة الإقليم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة وللمسنين والحوامل والمدرّسين والمرضى وأفراد الشرطة ورجال الإطفاء، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية على درجة عالية من التخصص عن طريق إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الإقليم. وفي الوقت نفسه، توجد بروتوكولات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب.

39 - وتشمل المرافق الصحية الموجودة في الإقليم مستشفى غليندون في سانت جونز سعته 30 سريراً ويقدم خدمات تشمل المسائل الصحية الروتينية والفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، فضلاً عن عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، مُنح عقد التصميم الخاص بمرفق الرعاية الصحية الجديد في الإقليم، الذي ستكون سعته 24 سريراً على الأقل، مع إمكانية زيادة قدرته على الاستيعاب. ومن المتوقع الانتهاء في أواخر عام 2020 من بناء المستشفى الجديد، وهو مشروع ينفذ في إطار برنامج مونتسيرات للاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو مرن.

40 - ووفقاً لما ذكرته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تتمتع مونتسيرات بنظام فعال للرعاية الصحية الأولية، كما أن الخدمات الأساسية للرعاية الصحية الثانوية متاحة في مستشفى واحد. ولا توجد مرافق رعاية صحية متخصصة. ولسد هذه الثغرة، أشارت حكومة مونتسيرات في خطتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2008-2020 المعنونة "مونتسيرات صحية وسليمة" إلى أن هدفها هو كفالة إمكانية حصول سكان مونتسيرات على الرعاية الصحية الثانوية والمتخصصة بأسعار ميسورة بحلول عام 2020. ولا تزال الأمراض غير المعدية تتصدر أسباب الاعتلال والوفاة؛ وفي الفترة 2010-2015، كانت هذه الأمراض السبب الرئيسي للتماس الاستشارات في المراكز الصحية على مستوى المناطق وحالات الإدخال إلى مستشفى غليندون. وكانت أيضاً الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الوفيات.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

41 - تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية خمسية، على ضبط الأمن في الأحياء بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، والحد من معدلات الجريمة ومنع ارتكابها، وإقامة شراكات مع نظام العدالة الجنائية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جداً بالمقارنة مع بقية منطقة البحر الكاريبي، وأنها تمثل بحسب مقاييس معينة أدنى معدلات الجريمة في الأمريكتين.

42 - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنها منحت في عام 2018 الوحدة البحرية التابعة لدائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات السفينة MV Heliconia Star، وهي سفينة خفر سواحل ذات رقاسين طولها 80 قدماً،

مداها 300 ميل بحري، وتصل سرعتها إلى 32 عقدة بحرية، وذلك بغرض تعزيز قدرات تلك الوحدة في مجال الإنقاذ وتسيير الدوريات والحظر.

43 - وفي عام 2019، تأثر العمل الذي يضطلع به مكتب مستشار إنفاذ القانون الذي تموله المملكة المتحدة بتقاعد شاغل الوظيفة وعملية تعيين خلف له. ولا تزال السفينة RFA Mounts Bay راسية في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير 2017، في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، مما يكفل الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

واو - حقوق الإنسان

44 - يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، طلبت مونتسيرات توسيع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشملها. وكان الهدف من ذلك توسيع نطاق الاتفاقية بحيث تكون سارية على مونتسيرات في عام 2018. إلا أنه في ضوء النقص الكبير في الموظفين وازدياد أعباء العمل في إدارة الخدمات الاجتماعية خلال الفترة 2018/2019، يتمثل الهدف حالياً في أن تعمل الدولة القائمة بالإدارة وإدارة الخدمات الاجتماعية على توسيع نطاق سريان الاتفاقية بحلول عام 2020.

45 - ووفقاً لمعلومات مقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة، لا توجد في مونتسيرات حالياً أي هيئات حكومية تعنى بقضايا حقوق الإنسان وثمة منظمتان غير حكوميتين فقط تعملان في هذا المجال. إلا أن عدداً من منظمات المجتمع المدني تعمل على مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في مونتسيرات، وجمعية مونتيسيرات للسكري، وجمعية كبار السن في مونتسيرات، ومركز موارد مونتيسيرات لموارد المرأة، ومجموعة دعم المرأة.

46 - وعلى النحو المذكور في الفقرة 8 أعلاه، قدمت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في مونتسيرات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أدلة خطية إلى لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، مشيرة في جملة أمور إلى أنه لم يتم توسيع نطاق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كي تصبح سارية على مونتيسيرات.

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

47 - عقب ثوران بركان سوفريير هيلز في عام 1995، أنشئت منطقة محظورة تشمل تقريباً ثلثي جنوب الجزيرة. ومنذ ثورانه الأخير في شباط/فبراير 2010، بات البركان في حالة خمود، وفي عام 2014 رُفعت بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم التي تشكل جزءاً من النطاق الخارجي للمنطقة المحظورة وأصبح من الممكن الوصول إلى بعض المناطق من دون قيود.

48 - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بوجود إطار مؤسسي واضح المعالم لمواجهة الكوارث في مونتسيرات، جرى اختباره في عام 2013. وتحدد خطة لمواجهة الأعاصير، أُعدت في عام 2013 ويجري تنقيحها سنويا، المهام الرئيسية التي يجب على الوكالات أو الوزارات أو الإدارات في الإقليم الاضطلاع بها في إطار نظام إدارة الطوارئ من حيث الاستعداد والتصدي للأعاصير المدارية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

49 - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئاتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل حوار ثنائيا مع صندوق النقد الدولي يُشرك فيه ممثلين من القطاع العام والقطاع المصرفي وقطاع الأعمال التجارية والنقابات.

50 - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا الهيئتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أُنشئت في عام 2012 بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك.

51 - ونظرا لأن مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءا منه. ويقدم الإقليم شراكة مع الاتحاد الأوروبي بموجب القرار 755/2013 الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي الذي أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه اتخذ لتحقيق جملة غايات منها التحول عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي إلى نهج الشراكة القائمة على المعاملة بالمثل الذي يعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم بأسره.

52 - وحضر ممثل مونتسيرات الاجتماع العادي الأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي انعقد في جزيرة جورس، سانت لوسيا، في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2019. وصدر عن المؤتمر بيان أعرب فيه رؤساء الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء استمرار إدراج بعض الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في القائمة السوداء واعتبروا هذا الإجراء خطرا يهدد بشكل واضح ومباشر الرفاه الاقتصادي لتلك البلدان والمنطقة.

53 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار التي قد تترتب في تلك الأقاليم على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وكررت الدولة القائمة بالإدارة التزامها بتحقيق نتيجة تناسب جميع أجزاء الأسرة البريطانية.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

54 - ترد في الفرع أولا أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم إزاء مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

55 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، إن الانتخابات العامة التي أجريت في المملكة المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 تسببت في تأجيل الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة إلى الربع الأول من عام 2020، عندما ستستضيف الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار لمناقشة مجموعة واسعة من المسائل السياسية، من بينها مسألة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والمسائل البيئية وغيرها من القضايا الملحة.

56 - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، ذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن علاقة المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليمًا بريطانيًا. وأضافت أن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي السنوي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار وقد أُسندت إليه ولاية رصد الأولويات الجماعية والنهوض بها بروح من الشراكة.

57 - ومضت قائلة إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت من جديد، في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، التزامها بشراكة سياسية حديثة ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، التي يُفوض بموجبها أقصى قدر ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية.

58 - وذكرت أن مسؤولية وهدف حكومتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما في المقام الأول كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بنفس المعايير الرفيعة التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وهي تحظى بدعم حكومة بلدها في تلك المجالات. وأوضحت أن حكومتها ملتزمة التزامًا تامًا بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. ولهذا الغرض، أنشأت الدولة القائمة بالإدارة لجنة وزارية مشتركة معنية بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار.

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

59 - في جلساتها الثالثة المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2019، وافقت اللجنة على إيفاد بعثة زائرة إلى مونتسيرات يتم إرسالها في مواعيد يتم تحديدها بالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة والإقليم. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن مسألة إيفاد بعثات زائرة وخاصة إلى الأقاليم (A/AC.109/2019/L.5)، طلبت فيه إلى الرئيسة أن تواصل، بالتعاون مع أعضاء المكتب، المشاورات مع المملكة المتحدة بغية إيفاد بعثة زائرة إلى مونتسيرات. وتم إيفاد البعثة الزائرة إلى مونتسيرات في الفترة من 17 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 وعُقدت في إطارها اجتماعات في أنتيغوا وبرودا.

60 - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة مونتسيرات في جلسيتها الثامنة والتاسعة المعقودتين في 25 و27 حزيران/يونيه 2019، على التوالي. وفي الجلسة الثامنة، أدلى رئيس وزراء مونتسيرات سابقاً ببيان. وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل كل من الاتحاد الروسي وأنتيغوا وبربودا (انظر A/AC.109/2019/SR.8).

61 - وفي الجلسة التاسعة، وجهت الرئيسة الانتباه إلى النص المتفق عليه لمشروع القرار A/AC.109/2019/L.17، الذي اعتمده اللجنة الخاصة بدون تصويت بصيغته المنقحة شفويًا (انظر A/AC.109/2019/SR.9).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

62 - في الجلسة الرابعة المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، استمعت اللجنة، بناءً على قرار اتخذ في تلك الجلسة، إلى بيان بشأن مسألة مونتسيرات أدلى به رئيس وزراء مونتسيرات سابقاً (انظر A/C.4/74/SR.4).

63 - وفي الجلسة التاسعة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع القرار الحادي عشر المعنون "مسألة مونتسيرات" الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2019 (A/74/23).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

64 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الجمعية العامة القرار 105/74 بدون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2019 (A/74/23) وعلى التوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب مونتسيرات في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار مونتسيرات عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب مونتسيرات نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتهيب في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبيّنة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور مونتسيرات لعام 2010 وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدماً نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛

- (هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم، إذا طلبها؛
- (و) رحبت بمشاركة الإقليم في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ز) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية؛
- (ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني؛
- (ط) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب مونتسيرات ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين مونتسيرات والدولة القائمة بالإدارة؛
- (ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في مونتسيرات، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ك) أكدت أهمية الدعوة التي وجهتها حكومة الإقليم إلى اللجنة الخاصة لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، وتطلب إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تواصل المشاورات مع المملكة المتحدة، بالتعاون مع أعضاء المكتب، بغية إيفاد تلك البعثة إلى مونتسيرات؛
- (ل) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛
- (م) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتشدد على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث بشدة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزاً مالياً دولياً، وهو ما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

- (ن) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السارية؛
- (س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة مونتسيرات وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة مونتسيرات

